

هل يحقق الاستفتاء على التعديلات الدستورية آمال الشارع الجزائري

الحراك يعارض التعديلات المنتظرة أمام استفحال الأزمة الاقتصادية



الجزائريون مدعوون للتصويت من خلال استفتاء شعبي الأحد على دستور يُفترض أن يؤسس لجزائر جديدة، كما جاء في ديباجته، وأن يحقق مطالب الحراك، غير أن الشارع لا يتفق كثيرا في التعديلات الدستورية ومنقسم بشأنها، ويعتقد طيف واسع منه أن التعديلات الدستورية مجرد غطاء لتوسيع صلاحيات الرئيس لا غير.

الجزائر - انقسم سكان حي باب الواد الشعبي معقل الحراك، في العاصمة الجزائرية بين مؤيد ومعارض لاقتراحات الرئيس عبدالمجيد تبون مساء الاستفتاء على تعديل الدستور الذي من المفترض أن يلبي مطالبهم.

وانطلقت الخميس في الجزائر عملية الاقتراع في الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد. وبدأت عملية الاقتراع من المناطق النائية والصحراء العميقة حيث حشدت الحكومة إمكاناتها البشرية واللوجيستية من أجل تمكين فئة البدو الرحل والسكان المعزولين من أداء واجبهم الانتخابي، على أن يكون الاقتراع الشامل الأحد في كامل تراب البلاد.

ويجري الاستفتاء في أجواء استثنائية بسبب القلق المتزايد من تفشي وباء كورونا، وغياب رئيس الدولة عبدالمجيد تبون، الذي نقل إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية بعد شكوك في إصابته بفيروس كورونا.

التعديل الدستوري الذي أراده تبون، يطرح سلسلة من الحقوق والحريات مع الحفاظ على أساسيات النظام الرئاسي

ورأى رشيد بركاني المتقاعد من شركة النقل العامة، أنه "لم يعد هناك أفق أو أمل، ورغم التخلص من النظام السابق يريد البعض ركوب موجة الحراك للإبقاء على الوضع الراهن".

ويطالب الحراك، الانتفاضة الشعبية السلمية التي لا قيادة حقيقية لها، منذ فبراير 2019 بتغيير جزري في النظام الحاكم منذ الاستقلال في 1962. ولم يتحقق ذلك حتى الآن، وإن تمكن بخصطه المستمر من دفع بوتفليقة إلى الاستقالة بعد عشرين عاما في الحكم.

محمد مامون العلو

الرباط - مع اقتراب إصدار مجلس الأمن الدولي لقراره الجديد حول الصحراء المغربية، صعدت جبهة البوليساريو الانفصالية من استفزازاتها في المنطقة، حيث تواصل إغلاق معبر الكركرات لليوم الثامن على التوالي، إذ نقل منتدى فورساتين للداعمين للحكم الذاتي، الجمعة، صورا تم توثيقها لسيارات تابعة للجبهة نقلت انفصاليين إلى خط التماس مع الجيش المغربي، رافعين شعارات استفزازية.

وتأتي استفزازات الجبهة الانفصالية بعد اجتماع طارئ لقيادتها أعادت فيه نفس خطابات التهديد، بالإعلان عن رفع استعدادات ميليشياتها العسكرية تحسبا لـ"أسوأ الاحتمالات".

ويرى مراقبون أن عناصر القوات المسلحة الملكية المغربية تعاملت بانضباط كبير مع هذه الاستفزازات، مبرزين أن الجيش المغربي استنصر التزاماته الدولية واعرافه وتوافق قراراته مع مقتضيات القانون الدولي في عدم الرد المسلح على ميليشيات البوليساريو.

ويعد قرار مجلس الأمن حول الصحراء، من المتوقع أن يتم إغلاق المنفذ الذي تمر منه عناصر البوليساريو إلى المنطقة العازلة، نظرا إلى أن مواصلة الجبهة قطع حركة السير وعرقلتها في المعبر التجاري المدني الحدودي مع الجارة الجنوبية، تعد انتهاكا واضحا لاتفاق وقف النار

تحسين الوضع المعيشي هو الأهم بالنسبة إلى الشارع

وقال أحمد الباغ (72 عاما)، وهو مدافع آخر عن التصويت بـ"نعم"، إن "وضع ورقة في صندوق الاقتراع، الأحد، أمر لا بد منه" لأن "هذا الدستور سيساعد البلاد على طي صفحة العشرين عاما من حكم بوتفليقة الكارثي".

وكان تقليص صلاحيات الرئيس وحماية البلد من الحكم الفردي، هو العنوان الأساسي الذي ساق به عبدالمجيد تبون التعديل الدستوري منذ الإعلان عنه في خطاب القسم في ديسمبر 2019.

لكن قراءة في سادة سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية تدل على أن هذه الصلاحيات لم تقلص مؤخرا خلال تجمع من أجل التصويت بنعم على التعديلات الدستورية، الجزائريين المعارضين إلى مراجعة الدستور إلى "تغيير البلد"، مما أثار موجة غضب في مواقع التواصل الاجتماعي واضطر على إثرها إلى الاعتذار.

هذا الوزير فور نطقه بهذه التصريحات المتغطرسة".

من الحقوق والحريات مع الحفاظ على أساسيات النظام الرئاسي.

وتساءل مرزاق بمرارة "هل هذه هي الجزائر الجديدة؟"، مشيرا إلى امرأة تنام على مقعد ومغطاة بملاعة بلاستيكية. وأوضح هذا المحسني حول هذه المرة "تبلغ من العمر 38 عاما وهي من منطقة سيدي بلعباس (شمال غرب). تعيش بمفردها في هذه الحديقة منذ أربعة أشهر".

وفي الجانب الآخر، يؤكد إسماعيل بوداغة (65 عاما) أنه لن يتردد وسيضع ورقة "النعم" في صندوق الاقتراع.

وقال مدير وكالة إنتاج سمعي بصري إن "الأمر تغير كثيرا منذ انتخاب تبون في ديسمبر 2019. وعد باسترداد الأموال المسروقة في عهد بوتفليقة، وأعاد فتح نادي الصنوبر للجمهور".

ونادي الصنوبر منتج ساحلي شهير في الضاحية الغربية الفاخرة للجزائر العاصمة. وقد ظل لعقود مخصصا لرجال السلطة وأبنائهم، حتى قرر الرئيس تبون إعادة فتحه في

تنسيق أميركي تونسي يسبق الحوار الليبي

تونس - بحث وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسين بالخارج عثمان الجرندى، الجمعة، مع مسؤولين أميركيين الأوضاع في ليبيا.

وجاء ذلك خلال لقاء الجرندى في العاصمة تونس بالسفيرين الأميركيين بكل من تونس دافيد بلوم، وليبيا ريتشارد نورلاندا، وفق بيان الخارجية التونسية. وذكر البيان، أن اللقاء تطرق إلى ملققي الحوار السياسي الليبي، المزمع انطلاقه حضوريا بتونس في 9 نوفمبر المقبل.

وبحث الوزير التونسي مع بلوم ونورلاندا، سبل دعم وإنجاح الملتقى باعتباره "فرصة هامة وثمينة لتحقيق التسوية السياسية الدائمة والشاملة في ليبيا".

كما أكد المسؤولان الأميركيان دعم واشنطن للملتقى وتأمينها لجهود تونس "لتوفير كافة ظروف النجاح لهذا الحوار الهام والمفصلي بالنسبة إلى حل الأزمة الليبية"، وفق ذات البيان.

وفي 11 أكتوبر الحالي، أعلنت المبعوثة الأممية في ليبيا بالإناثة ستيفاني وليامز، أن ملققي الحوار الليبي سيبدأ في 26 من ذات الشهر باجتماعات تمهيدية عبر الاتصال المرئي.

وأضافت وليامز في بيان أن تونس ستستضيف الاجتماع المباشر الأول في نوفمبر المقبل.

وتعاني ليبيا، صراعا مسلحا منذ سنوات بين قوات حكومة الوفاق بطرابلس والجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في البلد الغني بالنفط ومن جهتها رخصت حكومات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة بناتج الجولة الرابعة من محادثات اللجنة العسكرية المشتركة، وإعلان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إطلاق ملققي الحوار السياسي الليبي، داعية الأطراف الليبية إلى الالتزام بتعهداتها وتطبيق الاتفاق بالكامل.

وقالت الحكومات في بيان لها، الجمعة، إن المجال بات مفتوحا لاتخاذ الخطوة التالية في الحوار الليبي من خلال ملققي الحوار السياسي في تونس، يتفق فيه الليبيون أنفسهم على مستقبل مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار.

وسبق أن جدد البرلمان العربي دعمه للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة لازمة في ليبيا تحفظ سيادة الدولة الليبية على كامل أراضيها وتحصن وحدتها الوطنية وتنتهي جميع صور التدخل الأجنبي في الشأن الليبي الداخلي.

مخاوف من انتكاس جهود فض اعتصام جنوب تونس

كل الحملات والضغوط للبحث عن التوافقات والاستجابة للمطالب المزممة والمشروعة دون التفريط في أسس دولة القانون والمؤسسات ودون العودة إلى الحلول غير القابلة للتنفيذ أو الترقيعية والوهمية".

وأشار عاشور إلى الجهود التي بذلها الوفد الجهوي، معربا عن أملة في "التوصل إلى صيغة تعتمد أساسا مخرجات الحوار الاجتماعي وترتكز على اللوائح التي تم الاتفاق عليها بشأن بنود اتفاق الكامور لسنة 2017".

يذكر أن المفاوضات بين الوفد الحكومي وممثلي جهة تطاوين والتي انطلقت منذ أكثر من أسبوعين شهدت بعض التعثر في اللحظات الأخيرة بسبب بعض الجزئيات الواردة في الاتفاق.

وأفاد نورالدين درزة عضو تنسيقية اعتصام الكامور بأن "نقطة الخلاف الأساسية مع الوفد الحكومي هي تشغيل 1500 عامل في الشركات البترولية كما تم التخصيص عليها في الاتفاق مسبقا، لكن الحكومة طرحت 200 مواطن شغل والبقية في شكل عقود يتم النظر فيها بعد سنة 2021".

وقال درزة في تصريح لـ"العرب"، "مازالت أيدينا ممدودة للحوار والتفاوض، ونتمنى مسؤوليتنا، كما تنازلنا على عدة نقاط للخروج بحلول للأزمة".

وأضاف عضو تنسيقية الكامور "تأمل في الوصول إلى حل ولم تعد لنا ثقة في الحكومات، وحتى ذلك الوقت يظل انحبوس ضخ البترول مغلقا".

خالد هدوي

تونس - وتر الخلاف حول تنفيذ اتفاق اعتصام الكامور، العلاقة بين الحكومة والمعتصمين جنوب تونس، في وقت اقتربت فيه الأزمة القديمة المتجددة من الانفراج، إثر تقارب طفيف في وجهات النظر والمقترحات بين الطرفين.

وعرب مصطفى عاشور، رئيس الوفد الحكومي المفاوض في ملف الكامور، الجمعة عن أملة في "الأ تعود الاقتراحات الأخيرة بالوفد المفاوض إلى ما قبل الحوار الاجتماعي الذي دام أكثر من أسبوعين" أو أن "تعود بهذا الحوار إلى حلول غير قابلة للتنفيذ".

أكد عاشور في تدوينة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك، أن الحوار في ملف الكامور "في حاجة إلى فريق مصغر لصياغة لأحة عامة تحتوي على اللوائح المتفق عليها وإلى الانتهاء إلى القيام بتعديل جزئي وإلى صياغة نهائية تنهي الخلاف في أقرب الأجل وترتقي إلى مستوى القرارات الحكومية الملزمة وتكون في مستوى انتظارات الآلاف من العائلات، ويكون الرأي العام الجهوي والوطني هو الفيصل وتضع الجميع أمام مسؤولياتهم وتفتح مرحلة جديدة وأفاقا رحبة لأهالي تطاوين في مجال التشغيل والتنمية والاستثمار، وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني زمن كورونا والأزمة الاقتصادية الخائفة والوضع الاجتماعي الصعب".

وشدد على أن الوفد الحكومي لا يزال متمسكا بالحوار وعلى أنه "بذل أقصى الجهود بشهادة الجميع وتحمل

البوليساريو تستفز المغرب بتجاوز خطوط التماس الأهمية

الموقع بين البوليساريو والأمم المتحدة سنة 1991، وانتهاكا لاتفاق العسكري رقم 1.

أكد هشام معتضد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيربروك الكندية لـ"العرب"، أنه في الوقت الذي يدعو فيه المنتظم الدولي إلى نزع فتيل التوترات في المنطقة العازلة، تقوم جبهة البوليساريو بنهج أسلوب استفزازات عبر حرق كل الاتزامات الدولية ضاربة بالجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي لإنهاء هذا النزاع عرض الحائط.

واعتبر معتضد أن "الاستفزازات الميدانية التي تقوم بها عناصر البوليساريو تترجم مدى عدم استعداد الجبهة للانخراط الفعلي والمسؤول من أجل الاحترام الكامل للقرارات الدولية وخاصة تلك الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالوضع الميداني في منطقة الجنوب الغربي للمغرب".

وقال ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، الجمعة "إن من يمارس الاستفزازات يخرج عن الشرعية الدولية ويضع نفسه في مواجهة مع الأمم المتحدة والقانون الدولي".

وشدد سفير واشنطن بالرباط، دايفيد فينتشر في تصريحات إعلامية، على الاستجابة لدعوة منظمة الأمم المتحدة من جميع الأطراف المعنية لممارسة ضبط النفس واتخاذ كل الخطوات اللازمة لنزع فتيل التوترات في المنطقة العازلة، بما في ذلك عدم عرقلة حركة المرور المدنية



وسبق أن طالب الأمين العام للأمم المتحدة جبهة البوليساريو وميليشياتها بإيجاد حل سياسي عادل ودائم لإنهاء هذا النزاع. وعلق معتضد في معرض حديثه لـ"العرب"، أنه "بالإضافة إلى إخلالها بالتزاماتها الدولية، فإن هذه الاستفزازات أثرت سلبا على الموريتانيين وبعض دول غرب أفريقيا المرتبطة بممر الكركرات اقتصاديا وتجاريا وثقافيا".

ووصلت حرارة الاستفزازات إلى البرلمان الموريتاني حيث عبرت النائبة البرلمانية الموريتانية زينبو التاقي، عن استيائها مما تقوم به البوليساريو، بقولها "محاصرة البضائع الصادرة نحو موريتانيا تصرف دنيء أدبت عليه البوليساريو".